



المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر تنويع الموارد والتحديات الراهنة



توصيات المؤتمر:

1. السعي الى تحديد هويه للنظام الاقتصادي في العراق من خلال نموذج تنموي فلسفته تقوم على التنوع والتنافس والاستدامة لكي يأخذ العراق بعيداً عن نموذج الدولة الرخوة.
2. يجب ان تعتمد فلسفة النموذج التنموي المتنوع على الركائز الاتية :
 - حكم القانون الذي يكون ضامناً لكافة الحقوق .
 - الحكم الرشيد المستند على مبدأ الشفافية و الادارة الرشيدة للمؤسسات مع الاعتماد على القوانين كاطار للفعاليات التنموية والنفاذ الى العدالة .
 - دولة انمائية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية .
 - القطاع الخاص شريك فاعل ومستدام .
 - الادارة بالنتائج .
3. ضرورة اعتماد نظام السوق الاجتماعي والذي يمثل الهوية المقترحة للنظام الاقتصادي في العراق و يضمن تفاعل قوى السوق مع الدولة الانمائية وتدخلها وفقاً للضرورات الاقتصادية و الاجتماعية وبما يعزز من كفاءة الاداء وتنوع الاقتصاد بتخصيص موارده تخصيصاً امثلاً .
4. تعزيز التنويع الاقتصادي قطاعياً ومكانياً وفقاً لمعيار الميزة النسبية على مستوى القطاعات والمحافظات بما يضمن استدامة الروابط والتشابكات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يحد من التفاوت المكاني .
5. ضرورة الربط التكاملي بين سياسات التنويع الاقتصادي وجودة نوعية الحياة المعززة للكرامة الانسانية من خلال تبني سياسات اسكان وخدمات وفقاً لمبادئ الملائمة وتيسير الكلفة .
6. تبني منهج الحق في كافة اهداف الخطط والسياسات الوطنية بما يضمن حقوق الجيل الحالي والاجيال القادمة .
7. ضرورة توطين اهداف التنمية المستدامة 2015-2030 في كافة الخطط الوطنية والقطاعية والمكانية من اجل نمو الاقتصاد وتنويع موارده والحد من الفقر واستدامة مدته وتحقيق السلم المجتمعي .
8. ضرورة تبني الجهات الرقابية والمنظمات المهنية نماذج محددة لقياس وتحديد مستوى تنفيذ الموازنة العامة في الوقت المناسب بعد قيامها بدراسة وتقويم تلك النماذج، واعادة النظر بالتوجيهات التي تتضمنها الانظمة والتشريعات التي تحكم اداء الوحدات الاقتصادية بما يسمح بوضع حدود ملزمة لتلك الوحدات لتنفيذ الموازنة العامة بشكل سليم، اضافة الى بذل المزيد من الجهود لاعتماد مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على تحديد وتشخيص مستوى تنفيذ الموازنة في الوقت المناسب، ومنها المؤشرات عالية المستوى التي يضعها البنك الدولي.



المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر تنويع الموارد والتحديات الراهنة



توصيات المؤتمر:

9. ضرورة قيام السلطة الضريبية بتطوير نظم المعلومات لغرض كشف المخالفات وإيقاع الجزاء القانوني بمرتكبيها، مما يدفعهم نحو التصريح الطوعي عن دخولهم، ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية، مع ضرورة إعادة النظر بالاعفاءات الضريبية والسماحات القانونية.
10. ضرورة انشاء صناديق ثروة سيادية للاحتفاظ بالفوائض من إيرادات النفط، وابعادها عن الموازنة للمخاطر الناجمة عن ذلك، واستخدامها في سنوات العجز و اوقات الازمات الاقتصادية، والاستفادة من تجارب البلدان النفطية ودول الخليج.
11. تحديد المهام والمسؤوليات لكل سياسة قطاعية ضمن الإطار العام للسياسة الاقتصادية التي يفترض وضع توجهاتها سنويا في ضوء المتاح من الموارد الاقتصادية والابتعاد عن التخصيص السياسي للموارد المالية , ومساءلة ومحاسبة التقصير والتلكؤ.
12. في ظل تنامي معدلات الفساد الإداري والمالي يتطلب إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية الحالية (هيئة النزاهة العامة ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مكاتب المفتش العام) .
13. إعادة النظر بالتوجيهات الصادرة التي تتضمنها الانظمة والتشريعات التي تحكم أداء الوحدات الاقتصادية بما يسمح بوضع حدود ملزمة لتلك الوحدات لتنفيذ الموازنة العامة بشكل سليم وأ اعتماد مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على تحديد وتشخيص مستوى تنفيذ الموازنة في الوقت المناسب.
14. تفعيل الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي تم انجازها خلال المدة الزمنية السابقة من قبل الخبرات الوطنية والدولية وتم إنفاق الكثير من الأموال عليها في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل إستراتيجية التربية والتعليم ، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ، الإستراتيجية الوطنية للطاقة في العراق ، سياسة التشغيل الوطنية ، الإستراتيجية الوطنية للشباب في العراق، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وغيرها.
15. زيادة الوعي بأهمية القرض العام ومشاركة الجمهور من خلال مكنتزاته في دعم البرنامج الحكومي من خلال طرح السندات للاكتتاب العام ، لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية وتقليل العجز في الموازنة العامة.
16. تعزيز مكانة البنك المركزي العراقي و ضمان استقلاليته بما يدعم تنفيذ سياسته النقدية ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، واختيار الأدوات المناسبة التي يتطلبها الاقتصاد العراقي وبمعزل عن التدخلات والضغوط السياسية.



المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر تنويع الموارد والتحديات الراهنة



توصيات المؤتمر:

17. الاستغلال الأمثل للموارد النفطية وعدم التخوف من الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل تغيير جذور الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يسعى إلى تنمية القطاعات الاقتصادية كافة.
18. مشاركة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي من خلال إعادة تأهيل المشاريع العامة الصناعية والزراعية والخدمية ، مع الدعوة لإشراك القطاع الخاص لتبوأ مكائته في الاقتصاد ، وتوسيع عقود الشراكة مع القطاع العام ، والعمل على زيادة إسهامه في عملية التنمية ، لما له من دور ريادي في تنويع مصادر الدخل .
19. إعادة هيكلة النظام الضريبي بدأ من أسسه التشريعية عن طريق مراجعة أسس حساب الضريبة ومعدلات الضرائب وتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل، كذلك إعادة مراجعة وتطوير أساليب الفحص المستندي لإقرارات الممولين، وبما يكفل تطبيقاً أوسع وأدق للعدالة الضريبية.
20. ضرورة وجود تعريف واضح للدخل الضريبي في التشريع العراقي وعدم الحياد عنه إلا في أضيق الحدود ولا بد من قيام السلطة المالية ببعض الإجراءات التي من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة بينها من جانب وبين المكلفين ومراقبي الحسابات من جانب آخر
21. ضرورة تفعيل ومواكبة التطور الحاصل في عمليات النظم الخبيرة من قبل إدارة ديوان الرقابة المالية لغرض احداث تغيير إيجابي في تحقيق جودة عملية الرقابة الألكترونية.
22. ينبغي على المدراء في الدوائر الخاضعة للرقابة الإستفادة من معرفة العاملين العالية في تعزيز العمل الألكتروني من خلال النظم الخبيرة وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لكي يتمكن الديوان من إدامة عمله الرقابي بيسر وسهولة.
23. ضرورة ان يكون هناك ملائمة بين التعليم والتطورات التكنولوجية، كون ذلك يساهم وبشكل كبير في اكتشاف المهارات الفنية ومن ثم ايجاد نوعيات جديدة من الملاكات العلمية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.
24. استحداث هيئة مستقلة تسمى باسم صندوق صناعة القرار من الحكماء والمستشارين ،تعمل على توحيد معايير اختيار القيادات العليا في المؤسسات العراقية بعيدا عن مرض المحاصصة والطائفية والحزبية.
25. اعتماد مصفوفة مخاطرة البلد المعدلة بالعائد في تقييم الاستثمارات الاجنبية لتعظيم قيمة المردود المالي
26. التأكيد على أهمية دور الاحصاء في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات ونشر الوعي الاحصائي في جميع قطاعات الدولة.



المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر تنويع الموارد والتحديات الراهنة



توصيات المؤتمر:

27. التعاون بين العاملين في المجال الاحصائي ومؤسسات حقل العمل لتأمين قاعدة بيانات موثوق بها بما يخدم الباحثين في هذا المجال.

28. ضرورة اعتماد التقنيات الاحصائية ذات الاتجاهات التطبيقية الصرفة وذلك في مجالات التنمية البشرية ومزاوجتها مع المعايير العالمية المعتمدة (منظمة الامم المتحدة) والمعايير الاحصائية وبحوث العمليات بغية تحديد الاولويات في المباشرة بالتنمية على صعيد المحافظات.

29. تفعيل مواكبة التطور الحاصل في عمليات النظم الخبيرة من قبل ادارة ديوان الرقابة المالية لغرض أحداث تغير ايجابي في تحقيق جودة عملية الرقابة الالكترونية .

30. استحداث نظام لغرض قياس تأثير الاجهزة الرقابية وفاعليتها من خلال وضع مؤشرات لقياس الفساد (الوطنية) بتسمية مؤشرات الفساد الوطنية .

31. الدعوة لعقد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية تختص بالاحتساب الكلفوي (لعمليات الارهاب) ومخاطره وأثاره السلبية على البيئة العراقية عموماً وتكاليفه على القطاعات بوجه خاص .